قوائم المحتويات متاحة على ASJP المنصة الجزائرية للمجلات العلمية
الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية
الصفحة الرئيسية للمجلة: www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/552

دراسة تاريخية لأسباب تعقيد ظاهرة تقعيد النحو العربي

A historical study of the reasons for the complexity of the phenomenon of establishing Arabic grammar

أحمد جابري[1]، محمود آبدانان مهدي زاده[2]، رسول بلاوی[3]*
[1] طالب دكتوراه في فرع اللغة العربية وآدابها، جامعة خليج فارس، بوشهر – إيران
[2] أستاذ في قسم اللغة العربية وآدابها، جامعة شهيد تشمران أهواز، أهواز – إيران
[3] أستاذ في قسم اللغة العربية وآدابها، جامعة شهيد تشمران أهواز، أهواز – إيران

Key words:

Arabic grammar

The phenomenon of intonation

Codification

Factors of complexity.

Abstract

Arabic grammar emerged in the first decades of the Islamic era by Abu Al-Aswad Al-Du'ali, due to what he saw of the spread of the phenomenon of incorrect pronunciation among the Mawali, slaves, and even the Arabs themselves. Grammarians came after Abu Al-Aswad Al-Du'ali and completed his path in laying down grammatical foundations to protect the speaker from error in speech, but they burdened grammar with what it cannot bear from rational and logical standards. The factors of complexity were not limited to this factor alone, but rather the emergence of grammatical schools and their multiplicity, the emergence of competition and disputes between the followers of the schools, the exaggerated glorification of the imams of grammar by their followers and students, politics and its role in igniting the flame of differences between grammarians, which led to the emergence of many and different opinions on the same issue. In this research, in which we relied on the historical approach, we studied the reasons for the complexity that occurred in Arabic grammar. Among the most important results we reached are: Since most of the grammarians who took on the establishment of linguistic controls are non-Arabs, the researcher notices that they imposed their pre-existing standards and criteria on the Arabic language, due to the view emanating from outside the framework of the Arabic language itself. What imposed a state of stagnation on Arabic grammar is that some early grammarians, such as Sibawayh, were satisfied with the language of a specific group of Arab tribes and ignored the language of other tribes, such as the tribes of the Syria and Yemen.

معلومات المقال

تاريخ المقال:

الإرسال :2024-07-30

القبول : 2024-12-06

الكلمات المفتاحية:

النحو العربي

ظاهرة اللّحن

التقعيد

عوامل التعقيد.

ملخص

نشأ النحوُ العربيُّ في العقود الأولى من العصر الإسلامي على يد أبي الأسود الدؤلي وذلك لما رأى من تفشّي ظاهرة اللّحن بين الموالي والعبيد وحتى العرب أنفسهم. جاء النحاة بعد أبي الأسود الدؤلي وأكملوا طريقه في وضع الأسس النحويّة لصون المتكلّم عن الخطأ في الكلام إلّا أنّهم حمّلوا النحو ممّا لا يحتمل من المعايير العقليّة والمنطقيّة. لم تنحصر عوامل التعقيد على هذا العامل فحسب وإنّما ظهور المدارس النّحوية وتعددّها وظهور التنافس والتّخاصُم بين أتباع المدارس والتعظيم المغالي لأئمة النحو من قبل أتباعهم وتلاميذهم والسياسة وما أدّت من دور في إذكاء شعلة الخلافات بين النحاة ممّا أدّى إلى ظهور آراء عديدة ومتباينة في المسألة الواحدة. في هذا البحث الذي اعتمدنا فيه على المنهج التاريخي درسنا أسباب التعقيد التي طرأت على النحو العربي ومن أهم النتائج التي توصلنا إليها هي؛ بما أن أغلب النحاة الذين تولّوا تقعيد الضوابط اللغوية هم من غير العرب لذا يلاحظ الدارس أنهم فرضوا نوعاً ما معاييرهم ومقاييسهم المسبقة على اللغة العربية وذلك بسبب النظرة المنبعثة من خارج إطار اللغة العربية نفسها. ومما فرض على النحو العربي حالة من الجمود هو اكتفاء بعض النحاة الأوائل كسيبويه بلغة مجموعة محددة من القبائل العربية وصرف النظر عن لغة قبائل أخرى كقبائل الشام واليمن.

* Corresponding author at : shahid Chamran University of Ahvaz, Ahvaz – Iran.
Email : r.balavi@scu.ac.ir

1. مقدمة

مرّ النحو العربي بمراحل متعدّدة وذلك منذ تأسيسه على أيدي النحاة حتّى اليوم فقد شهد توسيعاً ملحوظاً من قبل النحاة فأقدموا على تبويبه وشرح أسسه وأصوله وبسطها والتعليق عليها إضافةً إلى أنّهم قد طعّموا معاييره وأسسه بما تأثّروا به من العلوم والآراء في عصورهم فأخذ النحو يسير نحو التعقيد والجمود بما أدخلوه على قواعده وضوابطه من الآراء العقلية والمقاييس المنطقية فتحوّلت وظيفة النحو من أداة يستعملها المتكلّم ليقي نفسه من الخطأ في الكلام، إلى غاية دعت النحاة إلى التنافس والتخاصم في بعض الاحيان، وإلى أن يتبارون فيما بين أنفسهم لإثبات صحة آرائهم، فهذا ما نسعى لطرحه وبسطه بشكل موجز في هذا البحث. اعتمدنا في هذا البحث على المنهج التاريخي محاولين الكشف عن أهم أسباب تعقيد النحو العربي واستفحال ظاهرة اللحن بين العرب الذين كانوا ينطقون سليقة وسجية وبلسان سليم بعيد عن الاخطاء.

ما يلاحظه الدارس والمتتبع لسيرورة النحو العربي ونشوء عملية التقعيد للضوابط والمقاييس النحوية هو أن أغلب النحاة الذين تولّوا تقعيد الضوابط اللغوية هم من غير العرب لذا يلاحَظ أنهم فرضوا نوعاً ما معاييرهم ومقاييسهم المسبقة على اللغة العربية وذلك بسبب النظرة المنبعثة من خارج إطار اللغة العربية نفسها. وكذلك مما فرض على النحو العربي حالة من الجمود هو اكتفاء بعض النحاة الاوائل كسيبويه بلغة مجموعة محددة من القبائل العربية وصرف النظر عن لغة قبائل أخرى كقبائل الشام واليمن.

ما ينبغي الإشارة إليه هو أن عملية التقعيد – أي عملية وضع الأسس والضوابط النحوية – بدأت بسبب ازدياد ظاهرة اللحن بين العرب ومن يتعاملون معهم كالموالي والأعاجم، وخاصة بهدف الحفاظ على سلامة قراءة القرآن الكريم والاحتراز من الاخطاء النحوية، ولكن مع ازدياد النحاة وظهور مدارس ومناهج نحوية مختلفة ومتعارضة أحياناً، تحولت غاية هذا الأمر من وقاية المتكلم من الاخطاء والالتزام باللغة السليمة والخالية من الأغلاط، إلى وسيلة للتفاخر والمباراة فيما بينهم. وعلى الرغم من أن تأسيس الضوابط النحوية بحد ذاته يُعدّ إنجازاً علمياً كبيراً وخطوة غنية لفتح باب النقاش والجدل المنطقي والعلمي في موضوع اللغة تحديداً والمواضيع العلمية الأخرى عموماً، إلا أن هذا التضارب والتشاحن والخلافات أدّى إلى نفور الكثيرين من تعلّم اللغة العربية وخاصة من غير العرب، وخلافاً لما كان يروّج له أن كثرة هذه الضوابط وصرامتها تعد ميزة مهمة للغة العربية وعاملاً من عوامل قوتها، إلا أن هذه الضوابط أضحت سبباً لضعف اللغة العربية نتيجة التعقيد الذي تم فرضه عليها حيث أصبحت من عداد اللغات الصعبة في العصر الراهن.

1-1- أسئلة البحث

أمّا الأسئلة المحوريّة التي يعتمد عليها هذا البحث فهي:

- ما العوامل التي أدّت إلى ظهور علم النحو؟
- ما المصادر التي اعتمد عليها النحاة في وضع النحو وتقعيد أصوله وأسسه؟
- ما العوامل التي أدّت إلى تعقيد النحو؟

1-2- الفرضيات

بناءً على هذه الأسئلة تثبت الفرضيات التالية:

- من أهمّ العوامل التي دعت النحاة إلى تأسيس ضوابط لوقاية المتكلم من الخطأ في كلامه هي ظاهرة اللحن التي تفشّت في المجتمع العربي وأول ما ظهرت هذه الظاهرة بين الموالي والعبيد.

- أخذ النحاة يضعون قواعد اللغة العربية بناءً على كلام العرب الذي لم يمسّ اللحنُ سلامته وفصاحته، وخاصة أهل البادية منهم لنقاء لغتهم وصفاء ألسنتهم من الشوائب.

- أما العوامل التي أدّت إلى تعقيد النحو فهي: تعدّد المدارس النحوية التي انتهجت كل منها منهجاً واتّخذت موقفاً يختلف مع الأخريات ويتباين أحياناً، التنافس أو التخاصم الحاصل بين النحاة في آرائهم، المُغالاة في تعظيم أئمة النحو ممّا أدّى إلى عدم مناقشة آرائهم ونقدها، انحياز الحكام والسياسيين إلى جماعة دون أخرى مما أدّى إلى التشاحن والتناحر، وأخيراً تطبيق المعايير العقلية والمقاييس المنطقية في النحو.

1-3- خلفية البحث

تطرق الكثير من الباحثين إلى موضوع النحو وتقعيد الضوابط النحوية بشكل عام وفي شتى المجالات، وسنعرض فيما يلي بعضاً من الكتب والبحوث التي تطرقت لهذا الموضوع على نحو إجمالي.

-كتاب الوسيط في تاريخ النحو العربي من تأليف عبد الكريم محمد الأسعد، صدر عام 1992م عن دار الشواف في الرياض، تناول المؤلف في هذا الكتاب تاريخ النحو العربي بشكل موجز بدءاً من نشأة النحو وترجمة لأهم أعلامه، مروراً بذكر المدارس النحوية، وانتهاءً بذكر المؤلفات النحوية.

- بحث بعنوان التقعيد النحوي وأثره في تأصيل النظرية النقدية العربية، من تأليف الباحثة زهار محمد، تم نشره سنة 2020م في مجلة الميدان للدراسات الرياضية والاجتماعية والإنسانية، في العدد 9، صص 230 – 224. تناولت الباحثة في هذا البحث أثر النحو العربي ودور عملية التقعيد في تأصيل النظرية النقدية وخاصة ظهور اللسانيات والتحليل اللساني خاصة اللسانيات البنيوية التي ترتكز أساساً على المستويات اللغوية من صوت وصرف ونحو ودلالة.

- بحث بعنوان المنهج الوظيفي في النحو العربي من التقعيد القديم إلى التأسيس لنحو جديد، من تأليف بحير ام الخير ويونسي محمد، نُشر سنة 2024م في مجلة جسور المعرفة، في المجلد العاشر والعدد الاول، صص 90 – 63. تناول هذا البحث مسارات المنهج الوظيفي في النحو العربي قديماً وحديثاً في محاولة للوقوف على مراحل وتطورات المنهج الوظيفي في النحو العربي منذ نشأته وامتداده إلى العصر الحديث بظهور نظرية أحمد المتوكل، والمقارنة بين نظرية النحو القديم والنحو الجديد.

- بحث بعنوان النحو العربي من التقعيد إلى التجديد بحث في مبررات التيسير، للباحث محمد عطا الله، نشر عام 2016م في العدد التاسع من مجلة علوم اللغة العربية وآدابها، صص 151 – 146. حاول الباحث في هذا البحث الوقوف على المبررات التي دفعت ببعض دارسي اللغة العربية ونحوها إلى دعوات تجديد وتيسير النحو العربي وإصلاحه.

- بحث بعنوان تقعيد اللغات في النحو العربي، للباحث إبراهيم بن سليمان بن إبراهيم المطرودي، نشر عام 1436هـ في العدد 36 من مجلة العلوم العربية. وقد تناول فيه الباحث دراسة اللهجات العربية والقياس عليها والعمل بمقتضاها

في تقعيد النحو العربي.

- بحث بعنوان تعليمية النحو من التقعيد إلى التعقيد قراءة تأصيلية في التراث العربي، للباحث بلخير أرفيس، نشر عام 2017م في العدد الثاني من مجلة العمدة في اللسانيات وتحليل الخطاب. وقد قام الباحث بعرض متدرج لآراء النحاة الاوائل ثم أشار بنحو مقتضب إلى أثر المنطق والفلسفة اليونانيين في عملية تقعيد النحو العربي إلا أنه لم يذكر أسباباً أخرى لتعقيد النحو العربي واكتفى فقط بذكر دور المنطق والفلسفة اليونانيين.

- بحث بعنوان دراسة العوامل المؤثرة في صعوبة القواعد النحوية وتعقيدها في النحو العربي القديم، لمحمد جواد حسن پوري وآخرين، نشر عام 1443هـ في العدد 26 من مجلة بحوث في اللغة العربية. تناول هذا البحث دراسة العديد من العوامل المؤثرة في صعوبة النحو العربي كاثر المنطق والفلسفة – على غرار البحث السابق – والمنهج الخاطئ للنحاة، والإفراط في التركيز على القواعد، وقلة الاهتمام بالجانب الوظيفي للغة، والاهتمام البالغ بالقضايا اللغوية النادرة. ما يلفت الإنتباه في هذا البحث أن الباحثين أولاً لم يقدّموا دليلاً واضحاً لأثر هذه الاسباب في تعقيد النحو العربي، وثانياً كيف توصلوا إلى خطأ المنهج الذي اتبعه النحاة الأوائل، وما هي معاييرهم في تخطئتهم، وثالثاً أنهم لم يحيدوا عن الأسباب اللغوية فداروا في مدار اللغة نفسها، بينما تثبت القرائن والشواهد التاريخية أن الأسباب المؤدية إلى تعقيد النحو العربي أعم من اللغة وتتعدى إلى عوامل أخرى سنعرض لها في هذا البحث.

وكما لاحظنا ومن خلال تحرّينا وبحثنا في المصادر المتوفرة، لم نعثر على دراسة عالجت موضوع التعقيد والعوامل المؤدية إلى تعقيد النحو بشكل مفصل سواء أكانت لغوية أم غير لغوية، وبهذا سيكون هذا البحث فريداً من نوعه في هذا المجال.

2- نشأة النحو

الأمر الذي لا بد من الالتفات إليه هو أن العرب لم تَكُن لديهم معاييرُ يَضبطون من خلالها لغتهم فقد «نطق العرب في الجاهلية وصدر الإسلام بلغتهم سليقة وسجّية، ولم يكونوا في حاجة إلى قواعد يضبطون بها الألسنة أو يتعرّفون بها على الأساليب، بل كان عمادُهم في ذلك المحاكاةَ المبنيّة على الفطرة السليمة، يشّب الناشيء منهم فتملأ العباراتُ الصحيحةُ سمعَه ويُطبَعُ بها لسانُه، فتجود قريحتُهم بسليم التراكيبِ و مُنسَجَم العبارات.» (الأسعد، 1992م: 22)

وأمّا فيما يخصّ ظاهرة الإعراب التي تُعدّ من ميّزات اللغة العربية والتي تُعنى بحركات أواخر المفردات، يقول جُرجي زيدان في الجزء الأول من كتابه تاريخ آداب اللغة العربية بأن «اللّغات الحية في العالم المتمدن الآن تعدّ بالعشرات، ليس بينها من اللغات المُعربة إلّا ثلاث وهي: العربيّة والحبشيّة واللغة الألمانية.» (زيدان، د.ت، ج 1: 43)

بينما هناك من يرى أن الإعراب «يصّور عقلية بدائية ساذجة، وكلّما تقدم الإنسان في حضارته استغنى عن الإعراب في لغته ولهذا نجد الاتجاه في تطور اللغات الحيّة يبتعد عن الإعراب تدريجياً.» (الوردي، 1994م:160)

وفيما يتعلّق بالنحو ونقصد بالنحو تلك الضوابط والمعايير التي تقي المُتكلّمَ عن الخطأ في الكلام، وردت تعاريفُ متعدّدة لهذا المُصطلح إلا أنّنا سنذكر تعريفين للنّحو أحدهما لابن جنّي والآخر للأشموني وسنصرف النظر عن سائر التعاريف لاعتماد قائليها في تعريفهم على أسس منطقيّة ومعايير عقليّة، فقد عرّفه ابنُ جنّي المتوفّى في سنة 392 هـ بقوله: «هو انتحاءُ سَمتِ كلام العربِ في تصرّفه من إعراب وغيره كالتثنية والجمع والتحقير والتكسير والإضافة والنسب والتركيب وغير ذلك» (ابن جني، ج 1، 1952م: 34)، واختار الاشموني المتوفى في سنة 929 هـ في بداية شرحه على ألفية ابن مالك تعريفاً للنحو هو «العلم المستخرجُ بالمقاييس المستنبطة من استقراء كلام العرب الموصِّلة إلى معرفة أحكام أجزائه التي ائتلف منها، والمراد به هنا ما يرادف قولنا علم العربية لا قسيم الصرف، وهو مصدر أريد به اسم المفعول أي المنحو كالخلق بمعني المخلوق.» (الاسعد، 1992م: 15)

وفي سبب وضع النحو تُذكر أخبارٌ كثيرةٌ وروايات متفاوتةٌ إلّا أنّها رغم كثرتها واختلافها تكاد تتّفقُ على واضعه وعلى السبب الذي دعاه لوضع النحو، فقد اجتمعت الروايات على أنّ أبا الاسود الدؤلي هو أول من أسّس ضوابط النحو إلّا أنّ الروايات كما أسلفنا تختلف وتتباين فيمن أمَرَ أبا الأسود الدؤلي بالقيام بهذه المبادرة ولكن مهما يكن الأمر فقد كان العامل الوحيد الذي دعا أبا الاسود الدؤلي لوضع أسس النحو هو تفشّي اللّحن بين العامّة من العرب بعد أن توسّعت الصّلة والعلاقة بمن حولهم من الأمم المجاورة فتفشّى اللّحنُ واستفحل أمرهُ خاصة في قراءة القرآن «فقام أبو الاسود الدؤلي المتوفى في سنة 69 هـ وأخذ صبغاً يخالف لون المداد الذي كتب به المصحف ووضع به علامات الشكل وجعلها نقطة فوق الحرف للفتحة ونقطةً تحت الحرف للكسرة ونقطةً بين يدي الحرف للضمة وجعل للمُنوّن نقطتين، و ترك الساكن، ووضع الخطّة في ذلك ثم أمر الكتّاب أن يسيروا على هذا النمط حتّى أتّم المصحف.» (المصدر نفسه: 22)

2-1- عهد النبيّ والخلفاء الرّاشدين

لم يكن قبل الفتوحات الإسلامية وخاصة بين العرب أثرٌ للّحن فقد كانت لغتُهم صحيحةً وسليمةً لأنّهم كانوا يتكلّمون بلغتهم سجيّة وسليقة وخاصة في عهد النبي (ص) لمّا كانت صلة العرب بغيرهم من الامم ضعيفة، وهذا يعود لطبيعة مجتمعهم القبلية وعدم وجود نظام اجتماعي يضمن وجود أقوام آخرين بينهم، إلّا ما كان منحصراً في طبقة الموالي والاعاجم فقد كانت ظاهرةُ اللّحن بارزةً ومُتفشّيةً بينهم أمّا في العصر الجاهلي لم يكن لهذه الظاهرة من أثر إلّا ما كان من اختلاف في اللهجات بين القبائل العربية ولا يمكننا أن نعدّ هذا الاختلاف لحناً طالما يتحدثون ضمن الإطار العام الذى تندرج تحته هذه اللّهجاتُ بعنوان لهجات اللّغة العربيّة كظاهرة «الكشكشه و هي إلحاق شين بكاف الخطاب عند الوقف مثل (عليكش) والعنّة فتقلب الهمزة عيناً «سمعتُ عَنَّ فلاناً» أي (أنَّ فلاناً) وكذلك الفحفحة والتلتلة. فقد ضَمَّنَ ابنُ فارس في كتابه الصاحبي فصلاً حول اختلاف لهجات العرب. و رأى أنهم اختلفوا في حركة نون المضارع، فهي مفتوحة في لغة قيس وأسد، ومكسورة عند غيرهم (نَستعين، نِستعين) واختلفوا في إبدال الحروف، نحو: أولئك، أولالك، وفي التذكير والتأنيث: هذا البقر، هذه البقر، وفي الجمع: أسرى، أسارى، وكذلك في الإعراب مثل: ما زيدٌ قائمًا، ما زيدٌ قائمٌ، وإنَّ هذان، إنّ هذين.» (خيربك ناصر، 2007م: 26-25)

وأمّا من مظاهر اللّحن الذي كان سبباً في وضع النحو، فقد «بدأ أولاً في الإعراب على يد الموالي والمتعرّبين منذ عهد الرسول (ص) واستمرّ في عهود الخلفاء الراشدين وبني أمية» (الأسعد، 1992م: 23)، وفي هذا الجانب يقول أبو الطّيب اللّغوي المتوفى سنة 351 هـ: «واعلم أنّ أول ما اختلّ من كلام العرب فاحوَجَ إلى التعلّم، الإعراب لأنّ اللّحن ظهر في كلام الموالي والمتعربين من عهد النبي (ص) فقد روينا أن رجلاً لَحَنَ بحضرته فقال:

أرشدوا أخاكم» (أبو الطيب اللغوي، 1955م: 5)، وكذلك مما رُويَ أن عمر بن الخطّاب «مرّ على قوم يسيئون الرّمي فقرّعهم، فقالوا إنّا قومٌ متعلّمين، فأعرض مغضباً وقال: والله لخطؤكم في لسانكم أشدّ عليّ من خطئكم في رميكم». (ياقوت الحموي، ج 1، 1923م: 67) وقال ابنُ جني المتوفى في سنة 392 هـ: «رووا أنّ أحدَ وُلاة عمر كتب إليه كتاباً لحن فيه فكتب إليه عمر أن قَنّع كاتِبَك سوطاً». (ابن جني، ج 2، 1952م: 8) ولم تسلم البوادي من ظاهرة اللحن فقد انتقلت من الحاضرة إلى البادية، وقد قال الجاحظ المتوفى في سنة 255 هـ: «قالوا أول لحن سُمِعَ بالبادية هذه عصاتي وأول لحن سُمِعَ بالعراق حَيّ على الفلاح.» (الجاحظ، ج 2، 1960م: 219)

2-2- القرآن والنحو

يعتقد بعض الباحثين بأن القرآن الكريم يشتمل في بعض آياته على مخالفات من حيث الإعراب لما جاء به النحاة لذا يرى الدكتور إبراهيم أنيس أن «قراءات القرآن المعروفة تشتمل على كثير من المخالفات للقواعد التي جاء بها النحاة. أمّا قراءة قريش المفروض فيها أنها أقل لحناً من غيرها فهي لا تخلو من أخطاء نحوية أيضاً. وهذه هي بعض نماذج منها:

1- ﴿**إِنَّ هذانِ لَساحِرانِ**﴾ (طه. 63)

2- ﴿**إِنَّ الّذينَ آمَنُوا وَ الَّذينَ هادُوا وَالصّابِئونَ وَالنَّصارى**﴾ (المائدة. 69)

3- ﴿**وَالمقيمينَ الصَّلاة وَالمُؤتونَ الزَّكاة**﴾ (النساء. 162)

فيعلّق الدكتور علي الوردي على رأي الدكتور إبراهيم أنيس فيقول: «نحن لا نستطيع أن ننكر وجود مخالفات نحوية في القرآن، ولكن هذه المخالفات قليلة بالنسبة إلى الآيات الكثيرة التي تخضع لقواعد الإعراب خضوعاً تامّاً. فلماذا ينسى الدكتور أنيس الكثير ويذكر القليل؟ ويصح القول بأنّ القليل شاذ، والشاذ لا يُقاس عليه. وهناك ناحية أخرى ينبغي أن نلتفت إليها في هذا الصدد، إننا لا يجوز أن نعزو إلى القرآن أخطاء نحوية، بل يجب أن نعزو تلك الأخطاء إلى النحو نفسه فالقرآن نزل بلغة العرب وكان نموذجاً رائعاً للفصاحة العربية، فلو كان فيه خطأ لما سكت عنه الخصوم. ومعنى هذا أنّ النحاة المتأخرين استنبطوا لنا من لغة العرب قواعد غير صحيحة بحيث جعلونا نكتشف في القرآن أخطاءً نحوية. فالمفروض في قواعدهم، أن تكون مطابقة للقرآن لا أن يكون القرآن مطابقاً لقواعدهم. ونحن مُخيّرون بين أن نُكذّب القرآن أو نُكذّبهم.» (الوردي، 1994م: 156 - 157) إلا أن هناك نقطة يصعب صوؤف النظر عنها وهي أنّ النحاة سيخرجون من هذا المأزق بحجة التأويل فهم يؤوّلون كل نصّ لا سبيل لرفضه بناءً على آرائهم فيُخضعون النص لمعاييرهم ومقاييسهم فيطرّحون من الشواهد والنصوص ما يعتبرونه شاذاً ويقيسون على ما يحسبونه حجّة.

2-3- العصر الأموي

لم يطرأ تغييرٌ ملحوضٌ في المجتمع العربي من حيث البُنية الاجتماعية في العصر الاموي الّا أنّ السّمة السائدة في هذا العصر كانت مصطبغةً بصبغة عربيّة جاهلية أكثر منها إسلامية فقد «حافظ الخلفاء الأمويون على النزعة العربية، فرفعوا شأن العرب ... وحافظوا على الثقافة العربية، فنشّأوا أبنائهم بالبادية، يتعلمون فيها الشعر والأدب واللغة، ويكتسبون فيها الملكة العربية وكانوا يعقدون المجالس الادبية ويستدعون الرواة والادباء والشعراء ويُجزلون لهم العطاء.» (الفاخوري،1390ش: 211) وفي هذا العصر انتقل مركز الخلافة إلى دمشق و«كانت النعرةُ العربيةُ ما تزال ناشطةً والاعتزازُ بالعروبة بالغاً حدّاً عظيماً، وكانت المملكةُ الإسلاميةُ عربيةَ الصبغة فالولاة والحكام والعمّال من العرب والسيطرة العامة للعرب في جميع المناصب إلا بعض الاطباء والكتبة ونحوهم.» (الاسعد، 1992م: 17) فلم يشهد هذا العصر أثراً ملحوضاً وجديراً للذكر من فساد ألسنة العرب وشيوع اللحن كما نلحضه في العصور اللاحقة.

2-4- العصر العباسي

ما ينبغي الالتفات إليه في هذا العصر أن الخلافة العباسية قامت «على أكتاف الفرس خاصة والشعوبية عامةً، والعرب المناهضين للدولة الأموية ممن يناصرون الهاشميين (علويين و عباسيين)، فشالت كفةُ العرب والعروبة، ورجحت كفة الاعاجم، وأصبح العرب عنصراً من العناصر الكثيرة التي احتوتها الإمبراطورية. وتغلغل الفرس في صلب الدولة، فكان منهم قوّاد ووزراء وحجّاب وولاة وكتّاب، ونُقلت قاعدة الدولة من دمشق العربية إلى بغداد على حدود فارس وبجوار مدائن كسرى فتحوّل بذلك وجه الدولة عن البحر المتوسط وتوجّه شطر فارس.» (الفاخوري،1390ش: 350) في هذه المرحلة أخذت اللغة العربية شيئاً فشيئاً تفقد الكثير من سماتها البنيوية كدخول المفردات الفارسية واليونانية والهندية فيها إثر ترجمة الكتب الواردة من هذه البلدان ونتيجة تغلغل الاعاجم في مفاصل الدولة، وكذلك فقدت الكثير من سماتها التركيبيّة كتفشي اللّحن بين أفراد هذه الاقوام وحتى بين العرب أنفسهم. أما الصفة البارزة الاخرى هي ظهور الاتجاهات العقلية والمنطقية والمعايير المبنيّة على هذه الاتجاهات التي تبنّاها النحاة في وضع القواعد النحوية مما أدّى إلى تعقيد وتجميد النحو أكثر فأكثر. ومن أهم الاتجاهات التي «وضحت في النقد في العصر العباسي قد ظهر فيها أثر النقد اليوناني قليلاً أو كثيراً، في حدود ما استطاع نقاد العرب فهمه، ونمت هذه الاتجاهات فيما بعد وكثرت مظاهرها.» (هلال، 1997م: 154) فلم يقتصر ظهور الفكر اليوناني - العقلي و المنطقي - على النقد فحسب وإنّما تعدّى ذلك إلى سائر العلوم كالنحو الذي طغى فيه أثر المنطق اليوناني بشكل واضح.

2-5- عصر الانحطاط

بعد استيلاء المغول على الممالك العربية والإسلامية انحطّ شأن اللغة العربية أيّما انحطاط، حيث فقد أهل هذه البلاد والمسلمون خاصة تراثهم العلمي والأدبي الذي صُرفت قرونٌ لجمعه وتأليفه وتدوينه وترجمته وحتى شرحه فقد تمّ إحراق المكتبات وهَدم دور التعليم، و حتى دور العبادة لم تسلم من سطوتهم باعتبارها كانت حلقةَ من حلقات نشر العلم والثقافة آنذاك. وبعد أن ولّى عهد استيلاء المغول وأعقبه عصر الأتراك انحطت اللغة العربية حيث شاعت اللغة التركية في الدواوين بعد أن كانت اللغةُ العربيةُ اللغةَ الرسميةَ فيها وفي هذه الأثناء العصيبة والظروف الحرجة لم يتقاعس العلماء عن نشر العلم والتأليف والتدوين وإقامة الحلقات العلمية فقد ظهر في هذا العصر علماء أعلام كابن مالك وابن هشام والسيوطي في مجال النحو وابن منظور والفيروز آبادي والزبيدي في اللغة وغيرهم من الشرّاح والمؤرخين الذين أثروا الساحة العلمية والأدبية بتأليفاتهم وشروحهم وموسوعاتهم. يمكن اعتبار ابن مالك بتأليفه الارجيزَ النحويةَ والصرفيةَ من أول المجدّدين في هذا العلم حيث لخّص القواعد النحوية والصرفية بأبيات يسهل حفظها للمتعلّم، والميزة الأخرى التي تتّصف بها هذه الارجيز أنّه لم يعوّل على الخلافات بين النحاة كثيراً فكان بهذا العمل قد أبعد طالب العلم عن الخلافات الجدلية والعقلية العقيمة في بعض الأحيان إلّا أنّه باختزاله للقواعد النحوية زاد الطين بلّة حسب تعبير

الدكتور علي الوردي وزاد التعقيد تعقيداً أكثر لما أذكت هذه الأراجيز شعلة الجدل والخلافات غير المجدية بين النحاة.

2-6- العصر الحديث

شهد العصر الحديث تنوّعاً ملحوظاً في العلوم وخاصة العلوم الإنسانية التي لم يكن للعالم العربي عهدٌ بها، إضافة إلى اطلاع العرب على أدوات الطبع والنشر ووسائل الإعلام كالصحف والمجلات وكل هذا التغيير أدّى إلى تغيير في الاتجاهات العلمية ومناهجها فقد رفعوا شعار التجديد والإصلاح في مجموعة من العلوم بهدف تيسيرها وتسهيلها لخدمة الإنسان، فلم تكن اللغة العربية بمنأىً عن هذه المُجريات فقد طالب روّادها بالتجديد في قواعدها العويصة المعقدة ليتم استخدامها في مصلحة الإنسان وطالبوا أيضاً بإصلاح اللغة العربية من الشوائب التي دخلت عليها نتيجة استيلاء المغول والأتراك لذا أدّت هذه الحركة إلى إنشاء الجمعيات والمؤسسات العلمية واللّغوية في البلدان العربية، سنذكر جمعيتين هما من أشهر الجمعيات التي ما زالت تعمل على نشر العلم في أيامنا، هما:

1- «المجمع العلميّ العربيّ: أُسّس بدمشق في العهد الفيصلي عن اقتراح للأستاذ محمد كرد علي رئيسه السابق، وقام بأعمال مشكورة منها وضع ألفاظ للمصطلحات العلمية الحديثة، وإصلاح لغة الدواوين، وتصحيح الخطأ الشائع في كلام الكتّاب والشعراء ... والمجمع يصدر مجلة ينشر فيها دراساته ولاسيما اللغوية والادبية منها.

2- المجمع الملكيّ للغة العربية: صدر المرسوم الملكي بإنشاء هذا المجمع في سنة 1932م، وفصّل له الأغراض التي يكل إليه تحقيقها وهي:-1 أن يحافظ على سلامة اللغة العربية وأن يجعلها وافية بمطالب العلوم والفنون في تقدمها، 2- أن يقوم بوضع معجم تاريخي للغة العربية، وأن ينشر أبحاثاً دقيقة في تاريخ بعض الكلمات وتغيّر مدلولاتها. 3- أن ينظم دراسة علمية للّهجات العربية الحدثية بمصر وغيرها من البلاد العربية. 4- أن يبحث كل ما له شأن في تقدم اللغة العربية مما يعهد إليه فيه بقرار من وزير المعارف.» (الفاخوري،1390 ش: 915)

كانت هذه صورة مقتضبة من الظروف والعصور والمراحل التي مرّت بها اللغة العربية وما كان فيها من تغييرات من العصر الجاهلي حتى عصرنا الحاضر. سنتوسّع بعض الشيء في الخوض في قواعد اللغة العربية واتجاهات أصحابها النحوية والصرفية ومشاربهم وآرائهم وأدلتهم في تَبَنّيهم للمعايير التي يقيسون بها والخلافات التي طرأت بينهم وكذلك العوامل التي أدّت إلى تعقيد اللغة من حيث القواعد والضوابط النحوية.

3- الجمود والتعقيد

ما سيتم مناقشته في هذه الفقرة؛ العوامل التي ساهمت في تعقيد اللغة العربية من حيث الضوابط والقواعد التي يتمّ توظيفها في اللغة لوقاية المتكلّم من الخطأ والزّلل، الضوابط والقواعد التي يعتبرها العلماء من علوم الآلة التي من شأنها أن تكون واسطة للوصول إلى الغاية المرادة وهي سلامة اللسان وصحة الكلام من الخطأ فيستعملها ويوظفها المُتكلّمُ لتؤدّي دور الوسيلة والأداة إلّا أنّها تحوّلت من كونها أداةً إلى غاية يتبارى النحاةُ ويتنافسون فيما بينهم لإثبات صحة آرائهم فيها وتفنيد رأي الآخر فأخذوا يُخضعون اللغةَ لمعاييرهم التي أسّسوها، فما وافق معاييرَهم ومقاييسَهم أخذوا به وقاسوا به وما خالفها طرحوه واعتبروه شاذّاً لا يُقاس عليه.

هذا الوجه الأول من المشكلة أمّا الوجه الثاني والأنكى هو أنّ النحاة اعتمدوا في صحة آرائهم على أصول وضعوها ورتّبوها إلّا أنّهم استدركوا هذه الأصول باستثناءات، فشقّوا من كل أصل مجموعةً من الاستثناءات تخالف أصل القاعدة فاختلط بذلك الأمر على المتعلّم بين أن يكونَ الاستثناءُ أصلاً أو الأصلُ استثناءً!

4- عوامل التعقيد

نرى بأنّ هناك أموراً ساهمت في تعقيد النحو وضوابطه، قد يكون لهذه العوامل أثرٌ إيجابي في إثراء النحو بالآراء والاتجاهات لما تنتجه هذه العوامل وهذه الاختلافات في الآراء، إلّا أنّ الاثر السّلبي الذي تُنتجه هذه العوامل أضرُّ بكثير فقد أدّى بنفور المتعلّم من اللغة العربية ومن تعلّمها لما تحمله من قواعد عويصة ومعقدّة.

4-1- ظهور المدارس

ونعني بالمدارس هنا تلك الاتجاهات والمواقف التي اتخذها وتبنّاها مجموعةٌ من النحاة بناءً على المعايير التي أصّلوها وأسّسوها وبنوا عليها آراءهم وتمثّلت في بادئ الأمر بالمدرستين البصرية والكوفية ثم أعقبتها بعد ذلك مدارس أخرى، ففي «القرن الثاني الهجري غيّر النحاةُ منهجَهم واضعين العلل النحوية لوصف هذه الظواهر وراحوا يبحثون في العامل والمعمول والتعليل وهم يجدون مبرّراً للحركات الإعرابية.» (المهداوي، د.ت: 8)

إضافة إلى هذا اختلف النحويّون في إحالة الظواهر النحوية إلى أصولها فظهر جدلٌ واسع بينهم، يرتكز «على أسس قوية وثابتة من العمل العقلي، والجهد الذهني وإنّ المطلع على محاولات فطاحل النحويين، وعلى تخريجاتهم للأساليب اللغوية التي خرج ظاهرُها عن القواعد الموضوعة، سيجد عقله وكأنّه كرةٌ يتقاذفها لاعبان أو لاعبون، إذا أدلى أحدهم بتعليل وجد الدارسُ أنّه يتفق معه فيه، ثمّ لا يلبث هذا الدارسُ أن يَعجَبَ من نَقض الآخر لرأي الأول في المسألة نفسها، ويجد أنّه في مسألة واحدة قد تراءى له الصوابُ صوابين، والحقُّ حقين.» (الاسعد، 1992م: 8)

لهذا ترى بعضَ النحاة يروي عن بعض العرب خلاف ما يعتقده النحاة، فهذا اللّحياني وهو من أعلام الطبقة الثالثة الكوفية الذي «اشتهر بالنوادر وله كتاب بهذا الاسم ومن نوادره أنه حكى عن بعض العرب أنهم يجزمون بلن وينصبون بلم وأن قراءة من قرأ (ألَم نَشرَحَ لك صدرك) بفتح الحاء، هي على هذه اللغة.» (أبو الطيب اللغوي، 1955م: 89) فنرى بأن جمهور النحاة إلّا من عُرف منهم بالتساهل والتسامح كبعض أتباع المدرسة الكوفية، يطرحون هذه الشواهد ولا يقيسون عليها لانها لا تخضع لمعاييرهم. وفي تعليلهم لصحة رأي سيبويه وتخطئة الكسائي في القضية المشهورة بالزّنبورية يُعللّون بأنّ «سيبويه وأصحابه البصريين لا يلتفتون لمثل ذلك المسموع القليل أو النادر المخالف للقياس، والمخالف كذلك للسّماع الكثير المطّرد وإن تكلّم به بعض العرب الذين يحتجّ بهم، لانهم قلة.» (الاسعد، 1992: 107)

من خلال دراستنا هذه سيتضح بأنّ النحاة اعتمدوا في تقعيد القواعد وتأصيل الضوابط النحوية على المعايير المنطقية –كالاستقراء الذي من شأنه الاعتماد على أخذ العينات وتعميمها – فيتبيّن من خلالها سبب إجحاف حق القلة في عدم اعتماد النحاة واستنادهم على كلام هؤلاء فطالما هم عربٌ كسائر العرب لم تتعرّض لغتهم لفساد اللحن ولم يُخَطّئهُم العربُ في كلامهم قبل تأسيس هذه القواعد فما هو الدليل لعدم الاخذ منهم؟ إجابة هذا السؤال قد تكمن

في أسباب سياسية أو سلطوية، فطالما يُعدّ هؤلاء القلة من الطبقة المهمشة أو المقصية سياسياً فمن الطبيعي – وفق الرؤية السلطوية المهيمنة – أن لا يُعتدّ بلغتهم وآرائهم.

4-1-1- مدرسة البصرة: من السمات المهمة التي اتسمت بها هذه المدرسة هي أنّ البصريين وضعوا نصب أعينهم إقامة قواعد عامة وتأسيس قوانين كلية للّغة في الرفع والنصب والجر والجزم وغير ذلك يلتزمونها ويريدون أن يسير الناسُ عليها في دِقّة وحَزم وذلك على الرغم من معرفتهم بأن اللغات لا تلتزم القواعد العامة دائماً بل تَقع فيها عادة مسائل لا تجري على القانون الكلّي الموضوع وخصوصاً اللغة العربية التي هي لهجات قبائل متعددة تختلف فيما بينها اختلافاً كبيراً، لذلك كان هؤلاء البصريون يأخذون من أجل تحقيق غرضهم بالشواهد الموثوق بصحتها الكثيرة النظائر المسموعة من الفصحاء باطّراد، فكانت قوانينهم وقواعدهم التي أقاموها على هذه الشواهد أقرب إلى الصحة والدقة، أمّا ما ورد من صحيح كلام العرب مخالفاً لقواعدهم النحوية فإنّهم كانوا يؤوّلونه لينسجم معها أو يحكمون عند عجزهم عن التأويل، بأنّه شاذٌّ عن القاعدة يُقبل لانّ قائله ممّن يُحتجّ بهم لكنه يُحفظ ولا يُقاسُ عليه ... بل لقد تجرّأ البصريون على أكثر من ذلك فخطّأوا أحياناً بعض العرب من أهل الاحتجاج في أقوالهم أو في قراءاتهم إذ لم تجر على القواعد، فهم مثلاً إذا رأوا «أنّ» تنصب الاسم وترفع الخبر في كلام العرب ثمّ رأوها في بعض المواضع لا تفعل ذلك مع الوثوق بصحة ما سُمع نحو قراءة (إنّ هذان لساحران) التي قرأ بها غير أبي عمرو بن العلاء من السبعة، ألزموا الناس بترك ذلك وباتّباع الأكثر الاغلب المطّرد وحده وهو قراءة واحد من السبعة فقط هو أبو عمر (إنّ هذين لساحران) لموافقتها قواعدهم، فهم بذلك قد فضّلوا القانون النحوي وآمنوا بسلطانه وجروا على القاعدة النحوية وأهدروا ما خالفها حتى لو كان مسموعاً صحيحاً. (المصدر نفسه: 36-37)

من سمات مدرسة البصرة

1- حرصوا على أن يقتصروا في أخذهم النصوص اللّغوية على الأعراب الفصحاء الذين يُحتجُّ بكلامهم.

2- تأثّروا بالمعارف العقلية تأثّراً عميقاً حتّى سُمّوا؛ أهل المنطق تمييزاً لهم عن نحاة الكوفة.

3- شغلوا برغبتهم في التقنين والتقعيد بسبب تأثّرهم بالمنهج الكلامي السائد آنذاك عن أن يهتمّوا بمادة اللغة لذاتها.

-4 تشدّدوا في الالتزام بما وضعوه من القوانين فلم يكترثوا بما جاء من كلام العرب مخالفاً لها. (كتخطئة عيسى بن عمر الثقفي للنابغة الذبياني). (المصدر نفسه: 39-41)

4-1-2- مدرسة الكوفة

من سمات مدرسة الكوفة

1- تميّز نحوُهم بميل أهله ابتداءً من شيخهم الكسائي إلى الترخّص في الأحكام النحوية.

2- اهتمّ الكوفيون اهتماماً شديداً بتتّبع المرويّات اللغوية وتسامحوا في أخذها عن كل واحد ولو كان أعرابياً رعناء على حد قول المبرّد.

3- كانوا أقلّ من البصريين تأثّراً في درسهم النحوي بالفلسفة والمنطق وأقرب منهم إلى الاعتماد على كلّ كلام العرب والإحتجاج بأيّ شيء سمعوه من شعرهم ونثرهم وأكثر منهم تسامحاً فيمن يحتج بكلامهم من الأعراب.

4- قاس الكوفيون على ما اعتدّوا به من المرويّات الشاذّة التي سمعوها، وعلى الشاهد الواحد الذي لم يرد غيره في كلام العرب، ممّا أدّى إلى أن يصبح لهم قواعد بعدد ما جمعوا من شواهد. (المصدر نفسه: 41-43)

فيمكننا من خلال سمات المدرستين ومناهجها أن نلخّص: بأنّ «البصريين أشبه بالمحافظين المتمسّكين بالقديم الثابت، والكوفيين أشبه بالاحرار أو المجدّدين الّذين يتلمّسون التوسّع ويجرون وراء الإبتكار.» (المصدر نفسه: 38)

4-1-3- المدرسة البغدادية

تميز أتباع هذه المدرسة بأنهم نظروا في المذهبين البصري والكوفي، ووازنوا بين آراء الفريقين، فأنشأوا لهم مذهباً كان أساسه المستحسن من المذهبين، وأضافوا إلى ذلك ما عنّ لهم من آراء خاصة، وكانوا في أوّل الأمر أكثر ميلاً إلى موافقة الكوفيين لمكانة نحاة الكوفة عند الخلفاء العباسيين، ولكنهم اتّبعوا في الوقت نفسه المذهب البصري في كثير من المسائل.

من آرائهم:

1- اعتبار لفظ الجمع في العدد؛ فيقولون ثلاث سجلّات وأربع اصطبلات بغير هاء التأنيث في العدد وإن كان المفرد مذكراً.

-2 يجيز البغداديون قلب الهمزة الثانية تاءً وإدغامها في تاء الافتقال في الفعل المضارع الخاص بالمتكلّم، فيقولون أتّزِرُ، وأتَّمِنُ خلافاً للمذهبين اللّذين يقولان آتَزِرُ، وآتَمِنُ. (المصدر نفسه: 13-14)

4-1-4- المدرسة الأندلسية

من آرائهم

1- إن النافية: أجاز إعمالها ابن مالك وأبوحيان الأندلسيان

2- أصل مهما الشرطية (ماما) الأولى شرطية والثانية زائدة فثقل اجتماعهما فأبدلت الألف الأولى هاء، هذا مذهب البصريين، وعند الكوفيين أصلها (مه) أي اسم فعل أمر بمعنى اكفف، ثمّ زيدت عليها (ما) فحدث بالتركيب معنى لم يكن وهو الشرط، وقيل: إنها بسيطة وهو المختار، قاله أبوحيان الاندلسي لأنّه لم يقم على التركيب دليل.

3- مَنعُ تعدّد الخبر لمبتدأ واحد، واختاره ابن عصفور الأندلسي وكثيرٌ من المغاربة، وعلى هذا فما ورد من ذلك في الاية ﴿**وَهُوَ الغَفُورُ الوَدودُ. ذُو العَرشِ المَجيدِ. فَعّالٌ لِما يُريدُ**﴾ (البروج: 14 و15 و16) صفة للخبر. (المصدر نفسه: 144-146)

4-1-5- المدرسة المصرية

من آرائهم:

1- إنّ البصريين كانوا يمنعون عمل إذن النّصبَ في المضارع وهي مفصولة عنه بأيّ معمول له، وأجاز ذلك الكوفيون، وتوسط ابن بابشاذ (المصري) بين الطرفين المتعارضين فجوّز الفصل بالنداء والدعاء وأجاز (إذن - يا زيدُ - أحسِنَ إليك، وإذن - أعزّكَ الله - أحسِنَ إليك.)

2- ذكر النحويّون أنّ من مسوغات الابتداء بالنكرة أن يسبقها استفهام نحو: أتلميذٌ في الفصل؟ وقصر ابن الحاجب ذلك على همزة الاستفهام المعادلة بأم نحو: أرجلٌ في الدار أم امرأة؟ (المصدر نفسه: 197-205)

هذه هي أهم المدارس النحوية التي تأسّست على أيدي النحاة منذ تقعيد أصول النحو حتى هذا العصر، وليس من الخفيّ ما لتعدّد هذه المدارس باتجاهاتها وأحكامها وآرائها والخلافات فيما بين أتباعها من أثر في تعقيد اللّغة العربية حيث سعت كل من هذه المدارس لإثبات صحة آرائها وقد أدّى هذا التجاذب والتنافس إلى غزارة الأحكام وكثرتها واختلافها وتباينها في كثيرٍ من الأحيان في المسألة الواحدة.

5- التنافس والتخاصم

يرى أحمد أمين بأنّ الخلاف «بدأ هادئاً بين الرُؤاسي في الكوفة والخليل في البصرة، ثمّ اشتدّ بين الكسائي في الكوفة وسيبويه في البصرة، وصار لكل مدرسة عَلَم تنحاز إليه كل فرقة، ويظهر أنّ العصبية العلمية بين المدرستين كانت مُؤَسَّسَةً على العصبية السياسية التي ظهرت بين البلدين.» (أمين، ج 2، د.ت: 294) وقد «نشط في عهد الطبقتين – الثالثة البصرية والاولى الكوفية – التنافس بين المذهبين البصري والكوفي ، وازدادت المناظرات والجدل والنقاش وتحقيق المسائل النحوية واللغوية، من ذلك ما حدث بين سيبويه والكسائي حين قدم سيبويه إلى بغداد، وما جرى بين الكسائي واليزيدي عند الرشيد، وغير ذلك.» (الاسعد، 1992: 57)

أخذ الجدلُ والنقاشُ مأخذه منهم حتى وصل بهم الحال إلى تخطئة المشهورين من العرب ممن لا يَختلفُ عليهم اثنان في صحة لسانهم وسلامة نُطقهم، فقد كان عيسى بن عمر – وهو من نحاة الطبقة الثانية البصرية – «يطعن على العرب ويُخطئ المشهورين منهم مثل النابغة الذبياني في بعض أشعاره، ولعل السبب في هذا أنّه كان متشدّداً متقعّراً في اللغة.» (المصدر نفسه: 50) ومن جملة ما نراه بين بعض النحاة هو التخاصم والعداء بينهم لما أدّى بهم إلى انتقاص من يخالفهم أو التعريض بهم كابن مالك «فقد كان يُعرّضُ كثيراً بابن الحاجب والزمخشري ومما قاله فيهما: إنّ ابن الحاجب أخذ نحوه من صاحب المُفصّل وصاحب المفصّل نحوي صغير.» (المصدر نفسه: 166)

6- التعظيم المغالي

من العوامل التي أدّت دوراً مهماً في تعقيد قواعد النحو هو التعظيم المغالي لأئمة النحو والتعصب المُفرط لهم ممّا أدّى إلى عدم مناقشة آرائهم وأحكامهم وعدم السعي لإصلاحها أو تسهيلها فكان المتأخرّون من أئمة النحو يعتبرون أحكام أساتذتهم ومعلميهم من المتقدّمين غير قابلة للنقاش وكأنّها ضربٌ من وحي السماء، كما يُروى عن أبي العباس المبرّد أنه «إذا أراد مريدٌ أن يَقرأ عليه كتابَ سيبويه يقول له: هل ركبت البحر، تعظيماً لكتاب سيبويه واستصعاباً لمافيه.» (الثعالبي، 1384ش: 22)

فقد بلغ بهم هذا التعظيم إلى حد الغلوّ ممّا جعل المتعلّمين بعد سيبويه لا يأخذون إلّا من كتاب سيبويه ولا يقبلون رأياً مخالفاً لآرائه كما يُروى عن أبي حيان الأندلسي بأنّه «كان يُعظّمُ ابنَ تيميّة ثم وقع بينهما خلاف في مسألة نحوية استدلّ فيها أبو حيان على وجهة نظره بشيءٍ من كلام سيبويه، فقال له ابن تيميّة: وهل كان سيبويه نبيّ النحو؟ لقد أخطأ سيبويه في ثلاثين موضعاً من كتابه، فأعرض أبو حيّان عنه ورماه في تفسيره بكل سوء.» (الأسعد، 1992م: 172) ويُروى عن أبي عثمان المازني أنّه كان يقول: «من أراد أن يعمل كتاباً كبيراً في النحو بعد كتاب سيبويه فليَستَحِ.» (الثعالبي، 1384ش: 23) ما يلاحظه المتتبع لآراء النحاة أن هذا النوع مَن التعامل مع أئمة النحو واعتبار أقوالهم وآرائهم غير قابلة للنقاش هو من الأسباب المهمة لتعقيد النحو لأن هذا الأمر يضفي على علم النحو لوناً من القداسة الزائفة التي تؤدي بطلاب العلم أن يتعاملوا بحذر مع هذا العلم.

7- السياسة

قد يكونِ من المبالغة أن نعزو التعقيد الحاصل في النحو للسّياسة ونعتبره نتيجة للاجواء السياسية، إلّا أنّ بعض الدّارسين يعتقدون «أنّ الخلافات النحوية تعود إلى الجوّ السياسي العام الذي نما فيه النحو حينما انتصر خلفاء بني العباس لبعض النحاة وبعض المدارس النحوية على غيرهم من النحاة، فأدّى ذلك إلى التنافس والصراع وكثرة الآراء والمذاهب النحوية.» (المهداوي، د.ت: 17) فهذا ما جعل أحمد أمين يرى بأن غلبة الكسائي لسيبويه في المناظرة التي حصلت بينهما تمّت بتدبير سياسي و«أنّ الامين ابن الخليفة وتلميذ الكسائي كان من القائمين بهذا التدبير.» (الاسعد، 1992م: 106)

لا ينحصر دور السياسة في تعقيد الضوابط النحوية الموظّفة في اللغة العربية فحسب بل يتعدّى إلى أبعد من ذلك، حيث يعتقد بعض الباحثين أنّ السياسة لعبت دوراً مهمّاً في تشويه سائر اللغات وإقصائها عن ميدان العلم و الثقافة فيقول نجيب مايل الهروي في معرض حديثة عن دور السياسة في إقصاء اللغة الفارسية: «بعد مُضيّ ألفٍ ونيّف سنة، سعى البعض إلى تشتيت تراث العلوم الإسلامية – المجموع باللغتين العربية والفارسية – وباقامة دولٍ حديثة وحكوماتٍ غير ناضجه – خاصة في المناطق العريقة للفرس – أن يصوغوا عناوين عديدة بصفات متعددة للّغة الفارسية ليُنمّوا من خلالها عصبياتٍ قوميّة ووطنيةً ومذهبيةً ويسعوا إلى إعياء عقدة الخلافات. عندها ستتجرّدُ اللغةُ الفارسيةُ من قوّتها وخصوبتها المُحكمة وستبتعد عن هويتها الثقافية العريقة وسيتشتّت الفرس في حدود وأُطُرٍ سياسية متعددّة وعندها ستتحول اللغة الفارسية في شبه القارّة الهندية إلى أسطورة وسيُعاني المسلمون الفرس في روسيا السوفياتية مضايقاتٍ سياسيةً وستندمج في أفغانستان برؤية تعصبية وستواجه من خلالها تضادّاً مع لهجة البشتو وستتحوّل إلى أداة بيد اللّغويين المشتغلين بالسياسة.» (هروي، 1364ش: 10-11)

8- المعايير المنطقية

من الأمور المُسلّمة في النحو العربي الذي ظهر أثره بشكل ملحوظ وبارز في ضوابطه وأحكامه وبانَ جليّاً في تأثّر علماء النحو بمعاييره ومقاييسه هو المنطق، حيث أن «تعليلات أكثر مسائله جاءت موغلة في المنطق، يشوبها في كثير من الأحيان نظرٍ سفسطائي، وتحكيك جدلي، وبعض الآراء فيه ينقض بعضها بعضاً.» (الاسعد، 1992م: 5) ويؤيّد هذا الرأي اشتغال نقاد العرب في العصر العباسي بترجمة كتب اليونان، حيث «بدأ الفلاسفة من العرب يترجمون كتب اليونان في النقد، وبخاصة أرسطو، وأخذ يطّلعُ عليها – إمّا في أصلها أو في ترجمتها – بعض نقاد العرب.» (هلال، 1997م: 155) يقول عبد العزيز الحويطر عند عرضه الحديث عن تأثر النحو العربي بالمنطق والمعايير العقلية: «إذا كان النحو في اللغات الاخرى قد خدمها على نحو أو آخر، فإنّ النحو العربي يتميّز بإيغال أصحابه – بعد النحاة الأوائل، وباستثناء فريق من المجدّدين فيه فيما بعد كعبد القاهر وابن مضاء القرطبي وأضرابهما – في التحليل والتعليل والتركيب والتدليل والتخريج والتأويل ونحو ذلك من العمليات العقلية، ممّا جعله ثرياً بالمنطق والتفلسف في كل جوانبه.» (الأسعد، 1992م: 9) بينما ترى مها خير بك ناصر بأنّ العرب الاوائل لم يقنّنوا اللغةَ العربيةَ، لأنهم تكلّموا بالفطرة إلّا أنها لا تنكر أثر المنطق في اللغة العربية فتقول: «بعد دخول الاعاجم، وُضعت القواعدُ المنطقيةُ وكان مُعظمُ

الدارسين اللغويين من الأعاجم، لأنهم أرادوا الوقوف على أصول اللغة الجديدة، لغة الدولة، ولغة التنزيل، فأخضعوها للمنطق الأرسطي الذي انتشر في مدارسهم.» (خير بك ناصر، 2007م: 8) فضلاً عن تأثير المنطق في تقعيد الضوابط يرى الباحثون أن الدراسات اللغوية اتسمت «بالتحليل والتعليل والقياس، فتأسّست النظريات على منهج علميّ رياضي يقوم على مبادئ البحث المنطقي ... ومن هذه الدرّاسات ما تركه السراج من تعليلات في كتبه المقسّمة والمنظمة وفق ما توحي به مبادئ المنطق الرياضي.» (المصدر نفسه: 97)

أخذ النحاة يقيسون الضوابط النحوية والأحكام اللغوية بمقاييس المناطقة، حتى أنّ في كثير من الاحيان لا تحيد طريقتهم في التعليل والتدليل عن طريقة أهل المنطق في تعاليلهم للقضايا العقلية فأصبح جُلُّ اهتمامهم مُنصبّاً على العامل في إعراب الكلمة يقول المهداوي في هذا الصدد: «إنّ فكرة العامل قد استفحل أمرها في القرنين الثالث والرابع الهجريين ومردّ ذلك امتزاج النحو بالمنطق إذ تناول النحاة العامل تناولاً فلسفياً وطغى المنهج العقلي وقد أفسد النحاة نظرية العامل لاسيما بعد أن طغى المنهج الكلامي على الدراسات خاصة وإنّ كثيراً من النحاة هم من أهل الكلام والمنطق.» (المهداوي، د.ت: 7)

من خلال قرائتنا في الأسس المنطقية التي يعتمد عليها علم المنطق في القضايا العقلية والفكرية، يتضح لنا بأن النحاة أخذوا الاسس عينها وبنوا عليها معاييرهم النحوية في تعليل العوامل وما إلى ذلك، فقد قام علم المنطق على ثلاثة أسس «هي الاستقراء والقياس والاستنباط، والمنطقي يُقبل على دراسة موضوعه مُستتبعاً نماذجَ سابقة ليقيم عليها قياسه، ويصل إلى النتيجة بالادلة والبراهين.» (خير بك ناصر، 2007م: 105)

ينفي بعض الباحثين تأثر النحو بالمنطق ولا يرون له دوراً في إقامة المعايير النحوية حيث يعتقد هؤلاء بأن «النحو العربي نشأ نشأة عربية خالصة، لكنّه تأثر بعلم الكلام في إطاره الخارجي وبالفقه في معالجة المسائل، والتعليل.» (عوض وعبد الرحيم، 2011م: 55) كما أنهم يرفضون الرأي القائل بتأثر النحو العربي من المنطق الأرسطي ويعلّلون لوجهة نظرهم بأنّ المأمون أسس بيت الحكمة سنة 215هـ ومنذ هذا الحين بدأت حركة الترجمة من الحضارات والأمم الأخرى، بينما يرى هؤلاء الكتّاب بأن الضوابط النحوية تم تقعيدها قبل هذا التاريخ بعدّة عقود على يد الخليل وسيبويه. (المصدر نفسه: 57) خلافاً لما يراه المهداوي الذي ذكرنا رأيه سالفاً، يعتبر هؤلاء الكتّاب أنّ «فكرة العامل قد نجمت من التأثّر بالفقه، إذ قال بها الفقهاءُ وتبعهم النحاةُ وقد سيطرت على كتاب سيبويه وكتب النحو بعده فأجازوا فصل المعمول من بعض العوامل ومنعوا الفصل في عوامل أخرى، فالفعل واسم الفاعل المُنوّن يجوز فصل معموليها عنها.» (المصدر نفسه: 65) إلّا أنّ الدلائل والقرائن تُثبت تأثر النحو بالمنطق الارسطي، فقد «أثبت النحويّون القدامى، الذين وضعوا أسس العلاقات اللّغوية، أن النحو مرتبط بالمنطق، وكشفوا عن الصّلة الوثيقة بينهما من خلال تعليلاتهم المنطقية ومناظراتهم الكلامية والنحوية، ومن أمثله ذلك، المناظرة التي جرت بين بشر بن متى بن يونس وأبي سعيد السيرافي وختمها أبو حيّان التوحيدي الذي أدار الحوار قائلا: بهذا يتبيّن لك أنّ البحث عن المنطق قد يرمي بك إلى جانب النحو، والبحث عن النحو يرمي بك إلى جانب المنطق ولو أنّ الكمال غير مُستطاع لكان يجب أن يكون المنطقيُّ نحوياً، والنحويُّ منطقياً، وخاصة نحو اللغة العربية، والمنطق مترجم بها ومفهوم عنها.» (خير بك ناصر، 2007م: 119)

مهما يكن الأمر – سواء تأثر النحو بالمنطق وهو ثابت عند الباحثين، أو بالفقه – فقد أدّى هذا التأثر إلى تعقيد النحو ويستحيل تصور علم من العلوم الإنسانية أن تكون أسسه ومعاييره وثوابته مبنيّة بعيداً عن التأثير أو التأثر وهذه هي لازمة من لوازم إثراء العلوم بالنظريات والآراء، الّا أنّ ما حدث مع النحو العربي جاء عكساً تماماً فقد أدّى إلى التعقيد فأخذت لغات العالم وخاصة اللّغات الحية تتجّه نحو تسهيل القواعد اللغوية وتيسيرها وتبسيطها أكثر فأكثر.

النتائج

من خلال دراستنا هذه توصّلنا إلى عدّة نتائج، نذكرها فيما يلي:

- غزارة الاستثناءات ووفرتها في المسألة الواحدة تدلّ على تعدّد أساليب النطق في اللغة الواحدة ممّا يطرح الكثير من آراء النحاة القائلة بحصر اللغة في أسلوب واحد وطريقة ثابتة، وممّا أدّت كثرةُ الاستثناءات هذه في المسألة الواحدة بمتعلم اللغة إلى اعتبارها أصلاً واعتبار الأصل استثناءاً شاذّاً، وهذا الدوران في حلقة البحث عن القاعدة والاستثناء تُعدّ من أسباب تعقيد النحو العربي فقد تحول من خلالها جُلُّ اهتمام الباحثين من محتوى اللغة أو تسهيل ضوابطها إلى الارتكاز على الجانب الشكلي فقط.

- ليس من الخفيّ ما لتعدّد المدارس النحوية باتجاهاتها وأحكامها وآرائها والخلافات فيما بين أتباعها من أثر في تعقيد اللّغة العربية حيث سعت كل من هذه المدارس لإثبات صحة آرائها وقد أدّى هذا التجاذب والتنافس إلى غزارة الأحكام وكثرتها واختلافها وتباينها في كثيرٍ من الأحيان في المسألة الواحدة.

- ما يلاحظه المتتبع لآراء النحاة أن التعظيم المغالي لأئمة النحو واعتبار أقوالهم وآرائهم غير قابلة للنقاش هو من الاسباب المهمة لتعقيد النحو لان هذا الامر يضفي على علم النحو لوناً من القداسة الزائفة التي تؤدي بطلاب العلم أن يتعاملوا بحذر مع هذا العلم.

- أخذ النحاة يقيسون الضوابط النحوية والأحكام اللغوية بمقاييس المناطقة، حتى أنّ في كثير من الاحيان لا تحيد طريقتهم في التعليل والتدليل عن طريقة أهل المنطق في تعاليلهم للقضايا العقلية فأصبح جُلُّ اهتمامهم مُنصبّاً على العامل في إعراب الكلمة، وهذا الخلط بين العلوم المختلفة وفرضها على اللغة العربية أدى إلى إضفاء التعقيد على قواعد اللغة التي يستحسن أن يكون سهلة ويسيرة للمتعلّم.

تضارب المصالح

يعلن المؤلفون أنه ليس لديهم تضارب في المصالح.

المصادروالمراجع

- القرآن الكريم

- ابن جني، أبو الفتح عثمان (1952م). الخصائص، تحقيق محمد علي النجار، ج 1 و2، القاهرة: دار الكتب المصرية.

- الأسعد، عبد الكريم محمد (1992م). الوسيط في تاريخ النحو العربي، الطبعة الأولى، الرياض: دار الشواف.

- أبو الطيب اللغوي، عبد الواحد بن علي العسكري الحلبي (1955م). مراتب النحويين، تحقيق محمد أبي الفضل إبراهيم، المنصورة: مكتبة نهضة مصر.

- أمين، أحمد (د.ت). ضحى الإسلام، ج 2، ط 7، المنصورة: مكتبة نهضة مصر.

- الثعالبي، أبو منصور إسماعيل (1384ش). فقه اللغة و سرّ العربية، الطبعة الأولى، قم: انتشارات

دار التفسير.

- الجاحظ، أبو عثمان عمرو بن بحر (1960م). البيان والتبيين، تحقيق: عبد السلام هارون، ج 2، ط 2، القاهرة: مكتبة الخانجي للطباعة والنشر والتوزيع.

- خير بك ناصر، محا. (2007م). النحو العربي والمنطق الرياضي التأسيس و التأصيل، الطبعة الأولى، بيروت: منشورات اتحاد الكتاب اللبنانيين.

- زيدان، جرجي (د.ت). تاريخ آداب اللغة العربية، راجعه وعلّق عليه: شوقي ضيف، ج 1، بيروت: دار الهلال.

- عوض، سامي؛ وخالد عبد الرحيم (2011م). «أثر المنطق و الفقه في نشأة النحو العربي»، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، المجلد 33، العدد 5، صص 67 – 53.

- الفاخوري، حنا (1390ش). تاريخ الأدب العربي، الطبعة السادسة، طهران: انتشارات توس.

- المهداوي، سلام علي حسين (د.ت). موقف القدماء و المحدثين من الحركات الإعرابية، جامعة ديالى – كلية التربية – قسم اللغة العربية.

- هروي، نجيب مايل (1364ش). زبان فارسي و پيوند آن با هويت اسلامي در افغانستان، مشهد: انتشارات آستان قدس رضوي.

- هلال، محمد غنيمي (1997م). النقد الأدبي الحديث، القاهرة: دار نهضة مصر.

- الوردي، علي (1994م). أسطورة الأدب الرفيع، الطبعة الثانية، لندن: دار كوفان.

- ياقوت الحموي، شهاب الدين أبو عبد الله (1923م). معجم الأدباء، تحقيق مرجليوث، ج 2، ط 2، القاهرة: دار المأمون.

- كيفية الإستشهاد بهذا المقال حسب أسلوب APA

أحمد جابري وآخرون (2025)، دراسة تاريخية لأسباب تعقيد ظاهرة تقعيد النحو العربي، مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، المجلد 17، العدد 01، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف، الجزائر، ص.ص: 132-140.